

البناء

السلع والعملات تأثرت بوفرة الخام وبيان المركزي الأميركي النفط والروبل يتراجعا مع صعود الدولار والذهب يتماस्क قرب الـ1290 للأونصة



انخفضت أسعار النفط خلال تداولات أمس، نتيجة صدور بيانات أميركية تشير إلى ارتفاع مخزونات الخام أكثر من المتوقع، إضافة إلى صعود الدولار الأميركي.

وارتفعت أسعار العقود الأجلة للنفط الخام أكثر من 2 في المئة أول من أمس للمرة الأولى في 4 جلسات، بعد أن سجل مؤشر الدولار أكبر انخفاض له منذ مطلع تشرين الأول الماضي، وسط بيانات أميركية ضعيفة تلقي بشكوك على التفاؤل بشأن آفاق أكبر اقتصاد في العالم، إضافة إلى تحذيرات منظمة «اوبك» من احتمال ارتفاع الأسعار لمستويات قياسية في حال تراجع الاستثمارات الإنتاجية الجديدة بشدة.

وبحلول الساعة 12:26 بتوقيت موسكو، انخفض سعر عقود الخام العالمي مزيج «برنت» تسليم 15 آذار المقبل بنسبة 1.11 في المئة ما يعادل 55 سنتاً إلى مستوى 49.05 دولار، كما تراجع سعر عقود الخام الأميركي الخفيف تسليم 15 آذار بنسبة 1.60 في المئة، ما يعادل 74 سنتاً إلى 45.49 دولار للبرميل.

ويرى محللون اقتصاديون أنّ المحرك الرئيسي لأسعار النفط في الأيام القليلة الماضية كان تقلبات العملة، حيث لوحظ بعض الضعف في سعر الدولار الشيء الذي ساعد في دعم الأسعار الليلة الماضية.

منها قلة من التجار والمحتكرين وأصحاب رؤوس الأموال.

خامساً: مطالبة الحكومة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بالمزارعين جراء العاصفة التي ضربت العديد من المناطق اللبنانية أخيراً.

سادساً: يشدد المجتمعون على أهمية دور لجنة المؤشر، ولجنة الحوار الاقتصادي المستدام، والمجلس الأعلى للأسعار، فهذه المؤسسات الثلاث معنية بتفعيل دورها، وهي جهات أساسية مخبئة بالحوار الاجتماعي مع أطراف الإنتاج، وهذا يصب في مصلحة الناس والاقتصاد. وهنا لا بد من إطلاق عملية جديّة تتولاها الحكومة بحكم القانون لتصبح الأجور بالنسب التي يحددها المؤشر.

سابعاً: تؤكد المكاتب العمالية دعمها لاتحاد العمالي العام في خطواته الحريصة على حقوق العمال والمنتجين، وتؤيد حركته مع المسؤولين لتصويب الوضع الاقتصادي والاجتماعي ولتحقيق العدالة الاجتماعية، بما فيها تحقيق سلسلة الرتب والرواتب التي هي حق مشروع لمستحقها.

وحضر الاجتماع كل من: نزيه روحانا وإطرسان سعاده من الحزب السوري القومي الاجتماعي، جورج تكلي عن التيار الوطني الحر، علي حمدان و خليل زعتر عن حركة أمل، غسان سوبر عن تيار المرده، هاشم سلبي عن حزب الله، جهاد السماك عن المرابطين، عبد القادر فاكهاني عن جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية، ابراهيم عيسى وقاسم زهوي عن حزب البعث العربي الاشتراكي.

اجتمعت في مركز «القومي» وحيّت عملية شبعاً النوعية المكاتب العمالية في الأحزاب؛ لتحمّل الحكومة مسؤولياتها للخروج من الأزمات المعيشية والحياتية



خلال الاجتماع في مركز القومي (أكرم عبدالحق)

في مواجهة الفقر الذي تسببت به السياسات الاقتصادية والاجتماعية الإفقارية، والتي طاولت السواد الأعظم من اللبنانيين. وقد أنّ الأوان من أجل أن تتحمل الحكومة اللبنانية مسؤولياتها كاملة للخروج من الأزمات المعيشية والحياتية التي تثقل كاهل الناس.

ثانياً: يلتفت المجتمعون إلى أنّ الفساد المستشري لا تقتصر أخطاره على الصحة العامة، بل بات سمة واضحة بتفعيل دورها، وهي جهات الناس بات غير مطابق للمواصفات، لذلك فإن المطلوب إجراءات وخطوات تريح أوضاع الناس على المستويين الاجتماعي والاقتصادي.

ثالثاً: طالب المجتمعون الحكومة بتحمل مسؤولياتها في التصدي لعمليات الصرف الجماعية والفردية التي تحصل تعسفاً في العديد من الشركات والمؤسسات العامة منها والخاصة، واعتبار أنّ هذا الصرف التعسفي يشكل تهديداً لأمّن الاجتماعي.

رابعاً: يحذر المجتمعون من مغبة إبقاء الضريبة على المحروقات على ما هي عليه، أو الاتجاه إلى مضاعفتها، ففي ظل الانخفاض العالمي في أسعار المشتقات النفطية، يجب أن تخفض الدولة الضريبة على أسعار المحروقات، إذ إنّ هناك أبواباً عديدة يعرفها الجميع وتزدن أموالاً طائلة على الدولة اللبنانية، والمطلوب أيضاً خطوات سريعة وجادة لجهة مراقبة الأسعار وتخفيفها تنامياً مع انخفاض تكاليف الإنتاج، فلا يجوز أن تستمر فوضى الأسعار بهذا الشكل من دون حسيب أو رقيب، والتي يتسبب

عقدت المكاتب العمالية للأحزاب والقوى اجتماعاً في مركز الحزب السوري القومي الاجتماعي، ناقشت خلاله شؤوناً معيشية وقضايا اجتماعية واقتصادية، كما جرى التطرق خلال الاجتماع إلى التحديات التي تواجه لبنان، لا سيما الخطر الإرهابي الذي تمثلته المجموعات المتطرفة المدعومة من العدو الصهيوني وقوى غربية وإقليمية وعربية.

استهل الاجتماع بتوجيه التحية للمقاومة على العملية النوعية التي استهدفت قوات الاحتلال الصهيوني في مزارع شبعا، وأروا فيها رداً طبيعياً على العدوان الصهيوني الذي استهدف مجموعة من المقاومين في القنيطرة السورية، وهي تدرج في سياق حق المقاومة المشروع في الرد على أي عدوان وفي تحرير مزارع شبعا وتلال كفرشوبا وقرى الحجر. ودعا المجتمعون إلى ضرورة الالتفاف حول المقاومة في تصديها للعدوان واستكمال عملية التحرير.

وحيا المجتمعون شهداء الجيش والمقاومة التي قضوا بالهجمات الإرهابية التي استهدفت مواقع الجيش اللبناني وموكبا للمقاومين في القنيطرة، وشدد المجتمعون على الوقوف إلى جانب الجيش في دفاعه عن أمن لبنان واستقراره وضرورة توفير كل الدعم له، كما أكدوا تمسكهم بالمقاومة لأنها تمثل عنصر قوة للبنان في مواجهة العدو والتحديات الإرهابية.

أكد المجتمعون النقاط التالية: أولاً: الالتزام التام والمطلق بقضايا الناس، والوقوف إلى جانبهم

29 كوبيكا (الروبل = 100 كوبيكا)، وسجلت العملة الأوروبية اليورو مقابل الروبل ارتفاعاً بمقدار 25 كوبيكا لنصل إلى 76.20 روبلا لليورو الواحد، وفقاً لبيانات بورصة موسكو.

ويغزو محللون اقتصاديون تراجع الروبل إلى انخفاض أسعار النفط خلال تعاملات أمس بعد أن سجلت مكاسب يوم الثلاثاء نتيجة لهبوط مؤشر الدولار.

وحدد المصرف المركزي الروسي سعر صرف الدولار أمام الروبل ليوم الخميس 29 كانون الثاني، عند 67.1506 روبل للدولار الواحد.

دون أعلى مستوياته في 11 سنة 95.481 الذي سجله يوم الجمعة.

وارتفع الدولار نحو 0.2 في المئة أمام العملة اليابانية إلى 118.05 ين لكنه يظل دون المستوى المرتفع الذي سجله الأسبوع الماضي عند 118.80 ين.

ويبلغ اليورو 1.1340 دولار بعد ارتفاعه إلى 1.1423 دولار الثلاثاء مواصلًا تعافيه من أدنى مستوى له في 11 سنة 1.1098 دولار الذي سجله يوم الاثنين.

وتراجعت العملة الروسية الروبل أمام الدولار واليورو خلال تداولات أمس، مبددة المكاسب التي حققتها يوم الثلاثاء، نتيجة انخفاض أسعار النفط من جديد.

وبحلول الساعة 12:51 بتوقيت موسكو، ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الروبل بمقدار

29 كوبيكا (الروبل = 100 كوبيكا)، وسجلت العملة الأوروبية اليورو مقابل الروبل ارتفاعاً بمقدار 25 كوبيكا لنصل إلى 76.20 روبلا لليورو الواحد، وفقاً لبيانات بورصة موسكو.

ويغزو محللون اقتصاديون تراجع الروبل إلى انخفاض أسعار النفط خلال تعاملات أمس بعد أن سجلت مكاسب يوم الثلاثاء نتيجة لهبوط مؤشر الدولار.

وحدد المصرف المركزي الروسي سعر صرف الدولار أمام الروبل ليوم الخميس 29 كانون الثاني، عند 67.1506 روبل للدولار الواحد.

دون أعلى مستوياته في 11 سنة 95.481 الذي سجله يوم الجمعة.

وارتفع الدولار نحو 0.2 في المئة أمام العملة اليابانية إلى 118.05 ين لكنه يظل دون المستوى المرتفع الذي سجله الأسبوع الماضي عند 118.80 ين.

ويبلغ اليورو 1.1340 دولار بعد ارتفاعه إلى 1.1423 دولار الثلاثاء مواصلًا تعافيه من أدنى مستوى له في 11 سنة 1.1098 دولار الذي سجله يوم الاثنين.

وتراجعت العملة الروسية الروبل أمام الدولار واليورو خلال تداولات أمس، مبددة المكاسب التي حققتها يوم الثلاثاء، نتيجة انخفاض أسعار النفط من جديد.

وبحلول الساعة 12:51 بتوقيت موسكو، ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الروبل بمقدار

في مواجهة الفقر الذي تسببت به السياسات الاقتصادية والاجتماعية الإفقارية، والتي طاولت السواد الأعظم من اللبنانيين. وقد أنّ الأوان من أجل أن تتحمل الحكومة اللبنانية مسؤولياتها كاملة للخروج من الأزمات المعيشية والحياتية التي تثقل كاهل الناس.

ثانياً: يلتفت المجتمعون إلى أنّ الفساد المستشري لا تقتصر أخطاره على الصحة العامة، بل بات سمة واضحة بتفعيل دورها، وهي جهات الناس بات غير مطابق للمواصفات، لذلك فإن المطلوب إجراءات وخطوات تريح أوضاع الناس على المستويين الاجتماعي والاقتصادي.

ثالثاً: طالب المجتمعون الحكومة بتحمل مسؤولياتها في التصدي لعمليات الصرف الجماعية والفردية التي تحصل تعسفاً في العديد من الشركات والمؤسسات العامة منها والخاصة، واعتبار أنّ هذا الصرف التعسفي يشكل تهديداً لأمّن الاجتماعي.

رابعاً: يحذر المجتمعون من مغبة إبقاء الضريبة على المحروقات على ما هي عليه، أو الاتجاه إلى مضاعفتها، ففي ظل الانخفاض العالمي في أسعار المشتقات النفطية، يجب أن تخفض الدولة الضريبة على أسعار المحروقات، إذ إنّ هناك أبواباً عديدة يعرفها الجميع وتزدن أموالاً طائلة على الدولة اللبنانية، والمطلوب أيضاً خطوات سريعة وجادة لجهة مراقبة الأسعار وتخفيفها تنامياً مع انخفاض تكاليف الإنتاج، فلا يجوز أن تستمر فوضى الأسعار بهذا الشكل من دون حسيب أو رقيب، والتي يتسبب

عقد وزير الطاقة والمياه آرثور نظريان اجتماعاً في الوزارة، ضمّ وزراء لجنة مشروع قانون المياه المؤلفة بموجب قرار في مجلس الوزراء رقم 105 تاريخ 2014/5/22، ووزراء الصناعة حسين الحاج حسن، العدل أشرف ريفي، البيئة محمد المشنوق، القاضي عبد الله أحمد ممثلاً وزير الزراعة أكرم شهيب، الدكتور وسيم منصورين ممثلاً وزير المال علي حسن خليل، المدير العام للموارد المائية والكهربائية الدكتور فادي قمبر، مدير الوصاية المحمود بارود والمستشار القانوني وليد داغر.

وجرى خلال الاجتماع البحث في مضمون قانون المياه Code de l'eau، وخصوصاً أنّ التشريعات المائية في لبنان قديمة العهد، لذلك كانت الحاجة إلى وضع قانون جديد

مع الخصوص القانونية القائمة، ولا سيما القانونون 2000/221 وتعديلاته.

وتؤيد الغاية المرجوة من مشروع قانون المياه إلى إيجاد نص كامل وشامل يراعي كل الأوضاع في قطاع المياه بشكل حديث ومتطور، مع اقتراح إعطاء هذه اللجنة مهلة ثلاثة أسابيع للانتهاء من عملها.

وتكمن أهمية هذا القانون في أنه يحدد بوضوح نطاق الصلاحيات بين الوزارات ويسهل التعااطي بينها منعا لتشابك الصلاحيات وتضاربها، كما أنه في إطار الصلاحية الشاملة لوزارة الطاقة والمياه على قطاع المياه، يطبق مفهوم الإدارة المتكاملة للمياه التي أطلقت في لبنان ضمن الخطة العشرية الوطنية عام 1999.

مع الخصوص القانونية القائمة، ولا سيما القانونون 2000/221 وتعديلاته.

وتؤيد الغاية المرجوة من مشروع قانون المياه إلى إيجاد نص كامل وشامل يراعي كل الأوضاع في قطاع المياه بشكل حديث ومتطور، مع اقتراح إعطاء هذه اللجنة مهلة ثلاثة أسابيع للانتهاء من عملها.

وتكمن أهمية هذا القانون في أنه يحدد بوضوح نطاق الصلاحيات بين الوزارات ويسهل التعااطي بينها منعا لتشابك الصلاحيات وتضاربها، كما أنه في إطار الصلاحية الشاملة لوزارة الطاقة والمياه على قطاع المياه، يطبق مفهوم الإدارة المتكاملة للمياه التي أطلقت في لبنان ضمن الخطة العشرية الوطنية عام 1999.

مع الخصوص القانونية القائمة، ولا سيما القانونون 2000/221 وتعديلاته.

وتؤيد الغاية المرجوة من مشروع قانون المياه إلى إيجاد نص كامل وشامل يراعي كل الأوضاع في قطاع المياه بشكل حديث ومتطور، مع اقتراح إعطاء هذه اللجنة مهلة ثلاثة أسابيع للانتهاء من عملها.

وتكمن أهمية هذا القانون في أنه يحدد بوضوح نطاق الصلاحيات بين الوزارات ويسهل التعااطي بينها منعا لتشابك الصلاحيات وتضاربها، كما أنه في إطار الصلاحية الشاملة لوزارة الطاقة والمياه على قطاع المياه، يطبق مفهوم الإدارة المتكاملة للمياه التي أطلقت في لبنان ضمن الخطة العشرية الوطنية عام 1999.

مع الخصوص القانونية القائمة، ولا سيما القانونون 2000/221 وتعديلاته.

وتؤيد الغاية المرجوة من مشروع قانون المياه إلى إيجاد نص كامل وشامل يراعي كل الأوضاع في قطاع المياه بشكل حديث ومتطور، مع اقتراح إعطاء هذه اللجنة مهلة ثلاثة أسابيع للانتهاء من عملها.

وتكمن أهمية هذا القانون في أنه يحدد بوضوح نطاق الصلاحيات بين الوزارات ويسهل التعااطي بينها منعا لتشابك الصلاحيات وتضاربها، كما أنه في إطار الصلاحية الشاملة لوزارة الطاقة والمياه على قطاع المياه، يطبق مفهوم الإدارة المتكاملة للمياه التي أطلقت في لبنان ضمن الخطة العشرية الوطنية عام 1999.

مع الخصوص القانونية القائمة، ولا سيما القانونون 2000/221 وتعديلاته.

وتؤيد الغاية المرجوة من مشروع قانون المياه إلى إيجاد نص كامل وشامل يراعي كل الأوضاع في قطاع المياه بشكل حديث ومتطور، مع اقتراح إعطاء هذه اللجنة مهلة ثلاثة أسابيع للانتهاء من عملها.

وتكمن أهمية هذا القانون في أنه يحدد بوضوح نطاق الصلاحيات بين الوزارات ويسهل التعااطي بينها منعا لتشابك الصلاحيات وتضاربها، كما أنه في إطار الصلاحية الشاملة لوزارة الطاقة والمياه على قطاع المياه، يطبق مفهوم الإدارة المتكاملة للمياه التي أطلقت في لبنان ضمن الخطة العشرية الوطنية عام 1999.

مع الخصوص القانونية القائمة، ولا سيما القانونون 2000/221 وتعديلاته.

وتؤيد الغاية المرجوة من مشروع قانون المياه إلى إيجاد نص كامل وشامل يراعي كل الأوضاع في قطاع المياه بشكل حديث ومتطور، مع اقتراح إعطاء هذه اللجنة مهلة ثلاثة أسابيع للانتهاء من عملها.

وتكمن أهمية هذا القانون في أنه يحدد بوضوح نطاق الصلاحيات بين الوزارات ويسهل التعااطي بينها منعا لتشابك الصلاحيات وتضاربها، كما أنه في إطار الصلاحية الشاملة لوزارة الطاقة والمياه على قطاع المياه، يطبق مفهوم الإدارة المتكاملة للمياه التي أطلقت في لبنان ضمن الخطة العشرية الوطنية عام 1999.

مع الخصوص القانونية القائمة، ولا سيما القانونون 2000/221 وتعديلاته.

وتؤيد الغاية المرجوة من مشروع قانون المياه إلى إيجاد نص كامل وشامل يراعي كل الأوضاع في قطاع المياه بشكل حديث ومتطور، مع اقتراح إعطاء هذه اللجنة مهلة ثلاثة أسابيع للانتهاء من عملها.

وتكمن أهمية هذا القانون في أنه يحدد بوضوح نطاق الصلاحيات بين الوزارات ويسهل التعااطي بينها منعا لتشابك الصلاحيات وتضاربها، كما أنه في إطار الصلاحية الشاملة لوزارة الطاقة والمياه على قطاع المياه، يطبق مفهوم الإدارة المتكاملة للمياه التي أطلقت في لبنان ضمن الخطة العشرية الوطنية عام 1999.

مع الخصوص القانونية القائمة، ولا سيما القانونون 2000/221 وتعديلاته.

وتؤيد الغاية المرجوة من مشروع قانون المياه إلى إيجاد نص كامل وشامل يراعي كل الأوضاع في قطاع المياه بشكل حديث ومتطور، مع اقتراح إعطاء هذه اللجنة مهلة ثلاثة أسابيع للانتهاء من عملها.

وتكمن أهمية هذا القانون في أنه يحدد بوضوح نطاق الصلاحيات بين الوزارات ويسهل التعااطي بينها منعا لتشابك الصلاحيات وتضاربها، كما أنه في إطار الصلاحية الشاملة لوزارة الطاقة والمياه على قطاع المياه، يطبق مفهوم الإدارة المتكاملة للمياه التي أطلقت في لبنان ضمن الخطة العشرية الوطنية عام 1999.

عقد وزير الطاقة والمياه آرثور نظريان اجتماعاً في الوزارة، ضمّ وزراء لجنة مشروع قانون المياه المؤلفة بموجب قرار في مجلس الوزراء رقم 105 تاريخ 2014/5/22، ووزراء الصناعة حسين الحاج حسن، العدل أشرف ريفي، البيئة محمد المشنوق، القاضي عبد الله أحمد ممثلاً وزير الزراعة أكرم شهيب، الدكتور وسيم منصورين ممثلاً وزير المال علي حسن خليل، المدير العام للموارد المائية والكهربائية الدكتور فادي قمبر، مدير الوصاية المحمود بارود والمستشار القانوني وليد داغر.

وجرى خلال الاجتماع البحث في مضمون قانون المياه Code de l'eau، وخصوصاً أنّ التشريعات المائية في لبنان قديمة العهد، لذلك كانت الحاجة إلى وضع قانون جديد

مع الخصوص القانونية القائمة، ولا سيما القانونون 2000/221 وتعديلاته.

وتؤيد الغاية المرجوة من مشروع قانون المياه إلى إيجاد نص كامل وشامل يراعي كل الأوضاع في قطاع المياه بشكل حديث ومتطور، مع اقتراح إعطاء هذه اللجنة مهلة ثلاثة أسابيع للانتهاء من عملها.

وتكمن أهمية هذا القانون في أنه يحدد بوضوح نطاق الصلاحيات بين الوزارات ويسهل التعااطي بينها منعا لتشابك الصلاحيات وتضاربها، كما أنه في إطار الصلاحية الشاملة لوزارة الطاقة والمياه على قطاع المياه، يطبق مفهوم الإدارة المتكاملة للمياه التي أطلقت في لبنان ضمن الخطة العشرية الوطنية عام 1999.

مع الخصوص القانونية القائمة، ولا سيما القانونون 2000/221 وتعديلاته.

وتؤيد الغاية المرجوة من مشروع قانون المياه إلى إيجاد نص كامل وشامل يراعي كل الأوضاع في قطاع المياه بشكل حديث ومتطور، مع اقتراح إعطاء هذه اللجنة مهلة ثلاثة أسابيع للانتهاء من عملها.

وتكمن أهمية هذا القانون في أنه يحدد بوضوح نطاق الصلاحيات بين الوزارات ويسهل التعااطي بينها منعا لتشابك الصلاحيات وتضاربها، كما أنه في إطار الصلاحية الشاملة لوزارة الطاقة والمياه على قطاع المياه، يطبق مفهوم الإدارة المتكاملة للمياه التي أطلقت في لبنان ضمن الخطة العشرية الوطنية عام 1999.

مع الخصوص القانونية القائمة، ولا سيما القانونون 2000/221 وتعديلاته.

وتؤيد الغاية المرجوة من مشروع قانون المياه إلى إيجاد نص كامل وشامل يراعي كل الأوضاع في قطاع المياه بشكل حديث ومتطور، مع اقتراح إعطاء هذه اللجنة مهلة ثلاثة أسابيع للانتهاء من عملها.

وتكمن أهمية هذا القانون في أنه يحدد بوضوح نطاق الصلاحيات بين الوزارات ويسهل التعااطي بينها منعا لتشابك الصلاحيات وتضاربها، كما أنه في إطار الصلاحية الشاملة لوزارة الطاقة والمياه على قطاع المياه، يطبق مفهوم الإدارة المتكاملة للمياه التي أطلقت في لبنان ضمن الخطة العشرية الوطنية عام 1999.

مع الخصوص القانونية القائمة، ولا سيما القانونون 2000/221 وتعديلاته.

وتؤيد الغاية المرجوة من مشروع قانون المياه إلى إيجاد نص كامل وشامل يراعي كل الأوضاع في قطاع المياه بشكل حديث ومتطور، مع اقتراح إعطاء هذه اللجنة مهلة ثلاثة أسابيع للانتهاء من عملها.

وتكمن أهمية هذا القانون في أنه يحدد بوضوح نطاق الصلاحيات بين الوزارات ويسهل التعااطي بينها منعا لتشابك الصلاحيات وتضاربها، كما أنه في إطار الصلاحية الشاملة لوزارة الطاقة والمياه على قطاع المياه، يطبق مفهوم الإدارة المتكاملة للمياه التي أطلقت في لبنان ضمن الخطة العشرية الوطنية عام 1999.

مع الخصوص القانونية القائمة، ولا سيما القانونون 2000/221 وتعديلاته.

وتؤيد الغاية المرجوة من مشروع قانون المياه إلى إيجاد نص كامل وشامل يراعي كل الأوضاع في قطاع المياه بشكل حديث ومتطور، مع اقتراح إعطاء هذه اللجنة مهلة ثلاثة أسابيع للانتهاء من عملها.

وتكمن أهمية هذا القانون في أنه يحدد بوضوح نطاق الصلاحيات بين الوزارات ويسهل التعااطي بينها منعا لتشابك الصلاحيات وتضاربها، كما أنه في إطار الصلاحية الشاملة لوزارة الطاقة والمياه على قطاع المياه، يطبق مفهوم الإدارة المتكاملة للمياه التي أطلقت في لبنان ضمن الخطة العشرية الوطنية عام 1999.

مع الخصوص القانونية القائمة، ولا سيما القانونون 2000/221 وتعديلاته.

وتؤيد الغاية المرجوة من مشروع قانون المياه إلى إيجاد نص كامل وشامل يراعي كل الأوضاع في قطاع المياه بشكل حديث ومتطور، مع اقتراح إعطاء هذه اللجنة مهلة ثلاثة أسابيع للانتهاء من عملها.

وتكمن أهمية هذا القانون في أنه يحدد بوضوح نطاق الصلاحيات بين الوزارات ويسهل التعااطي بينها منعا لتشابك الصلاحيات وتضاربها، كما أنه في إطار الصلاحية الشاملة لوزارة الطاقة والمياه على قطاع المياه، يطبق مفهوم الإدارة المتكاملة للمياه التي أطلقت في لبنان ضمن الخطة العشرية الوطنية عام 1999.

مع الخصوص القانونية القائمة، ولا سيما القانونون 2000/221 وتعديلاته.

وتؤيد الغاية المرجوة من مشروع قانون المياه إلى إيجاد نص كامل وشامل يراعي كل الأوضاع في قطاع المياه بشكل حديث ومتطور، مع اقتراح إعطاء هذه اللجنة مهلة ثلاثة أسابيع للانتهاء من عملها.

وتكمن أهمية هذا القانون في أنه يحدد بوضوح نطاق الصلاحيات بين الوزارات ويسهل التعااطي بينها منعا لتشابك الصلاحيات وتضاربها، كما أنه في إطار الصلاحية الشاملة لوزارة الطاقة والمياه على قطاع المياه، يطبق مفهوم الإدارة المتكاملة للمياه التي أطلقت في لبنان ضمن الخطة العشرية الوطنية عام 1999.

مع الخصوص القانونية القائمة، ولا سيما القانونون 2000/221 وتعديلاته.

وتؤيد الغاية المرجوة من مشروع قانون المياه إلى إيجاد نص كامل وشامل يراعي كل الأوضاع في قطاع المياه بشكل حديث ومتطور، مع اقتراح إعطاء هذه اللجنة مهلة ثلاثة أسابيع للانتهاء من عملها.

وتكمن أهمية هذا القانون في أنه يحدد بوضوح نطاق الصلاحيات بين الوزارات ويسهل التعااطي بينها منعا لتشابك الصلاحيات وتضاربها، كما أنه في إطار الصلاحية الشاملة لوزارة الطاقة والمياه على قطاع المياه، يطبق مفهوم الإدارة المتكاملة للمياه التي أطلقت في لبنان ضمن الخطة العشرية الوطنية عام 1999.

مع الخصوص القانونية القائمة، ولا سيما القانونون 2000/221 وتعديلاته.

وتؤيد الغاية المرجوة من مشروع قانون المياه إلى إيجاد نص كامل وشامل يراعي كل الأوضاع في قطاع المياه بشكل حديث ومتطور، مع اقتراح إعطاء هذه اللجنة مهلة ثلاثة أسابيع للانتهاء من عملها.

وتكمن أهمية هذا القانون في أنه يحدد بوضوح نطاق الصلاحيات بين الوزارات ويسهل التعااطي بينها منعا لتشابك الصلاحيات وتضاربها، كما أنه في إطار الصلاحية الشاملة لوزارة الطاقة والمياه على قطاع المياه، يطبق مفهوم الإدارة المتكاملة للمياه التي أطلقت في لبنان ضمن الخطة العشرية الوطنية عام 1999.

مع الخصوص القانونية القائمة، ولا سيما القانونون 2000/221 وتعديلاته.

وتؤيد الغاية المرجوة من مشروع قانون المياه إلى إيجاد نص كامل وشامل يراعي كل الأوضاع في قطاع المياه بشكل حديث ومتطور، مع اقتراح إعطاء هذه اللجنة مهلة ثلاثة أسابيع للانتهاء من عملها.

وتكمن أهمية هذا القانون في أنه يحدد بوضوح نطاق الصلاحيات بين الوزارات ويسهل التعااطي بينها منعا لتشابك الصلاحيات وتضاربها، كما أنه في إطار الصلاحية الشاملة لوزارة الطاقة والمياه على قطاع المياه، يطبق مفهوم الإدارة المتكاملة للمياه التي أطلقت في لبنان ضمن الخطة العشرية الوطنية عام 1999.

الصلوات

حافظ الدولار الأميركي في سوق بيروت المالية على استقراره، وأقل على سعر وسطي 1507.50 ليرة لبنانية وفقاً لنشرة مديرية القطع والعملات في مصرف لبنان.

بالليرة اللبنانية	بالدولار		بيوع	شراء
	بيوع	شراء		
اليورو	1.1362	1.1363	1705.59	1720.36
الليرة السورية	185.1500	186.2700	8.08	8.15
الدینار الأردني	0.7075	0.7095	2118.56	2136.91
الدینار العراقي	1162.00	1164.00	1.29	1.30
الريال السعودي	3.75	3.7503	400.26	403.72
الدینار الكويتي	0.2852	0.2857	5257.44	5302.98
الدرهم الاماراتي	3.6729	3.6413	408.66	412.20
الريال القطري	3.6406	3.64013	412.25	415.82
الجنيه المصري	6.9414	6.9415	216.24	218.11
الليرة التركية	1.8132	1.8144	827.54	834.71
الفرك السويسري	1.5143	1.5144	2273.11	2292.80
الجنية الاسترليني	1.5200	1.5204	2281.82	2301.58
الالف ين ياباني	117.79	117.80	12.74	12.85
الدولار الكندي	1.0163	1.0167	1476.64	1489.42
الدولار الاسترالي	1.0407	1.0409	1562.24	1575.77
الالف فرك ايرلندي	511.99	514.69	2.92	2.95

الطاقة

استمر أمس تراجع أسعار المشتقات النفطية بمعدل 400 ليرة لبنانية لصفيحة البنزين من النوعين 98 و95 ووتكان، و500 ليرة لبنانية لصفيحة الديزل أويل، و1000 ليرة لبنانية لصفيحة المازوت الأحمر و600 ليرة لصفيحة الكاز و300 ليرة لقاورة الغاز.

جاء ذلك في قرارات اصدرها وزير الطاقة والمياه آرثور نظريان حدد بموجبها الحد الأعلى لأسعار مبيع المشتقات النفطية في الأسواق اللبنانية التي أصبحت على الشكل التالي:

اسعار اسس	اسعار 21 كانون الثاني	اسعار 14 كانون الثاني
بنزين 98 ووتكان	21900 ل-ل	22800 ل-ل
بنزين 95 ووتكان	21300 ل-ل	22200 ل-ل
مازوت احمر	13800 ل-ل	14600 ل-ل
ديزل اويل للمركبات	14400 ل-ل	15600 ل-ل
كاز	15600 ل-ل	16900 ل-ل
قاورة غاز رتبة 10 كلغ	11800 ل-ل	13000 ل-ل
قاورة غاز رتبة 12.5 كلغ	14100 ل-ل	15700 ل-ل
برميل النفط الخام البرنت	46\$	45\$

في اجتماع لجنة مشروع قانون المياه نظريان؛ تشكيل لجنة مصغرة لوضع القانون في 3 اسابيع

مع الخصوص القانونية القائمة، ولا سيما القانونون 2000/221 وتعديلاته.

وتؤيد الغاية المرجوة من مشروع قانون المياه إلى إيجاد نص كامل وشامل يراعي كل الأوضاع في قطاع المياه بشكل حديث ومتطور، مع اقتراح إعطاء هذه اللجنة مهلة ثلاثة أسابيع للانتهاء من عملها.

وتكمن أهمية هذا القانون في أنه يحدد بوضوح نطاق الصلاحيات بين الوزارات ويسهل التعااطي بينها منعا لتشابك الصلاحيات وتضاربها، كما أنه في إطار الصلاحية الشاملة لوزارة الطاقة والمياه على قطاع المياه، يطبق مفهوم الإدارة المتكاملة للمياه التي أطلقت في لبنان ضمن الخطة العشرية الوطنية عام 1999.

مع الخصوص القانونية القائمة، ولا سيما القانونون 2000/221 وتعديلاته.

وتؤيد الغاية المرجوة من مشروع قانون المياه إلى إيجاد نص كامل وشامل يراعي كل الأوضاع في قطاع المياه بشكل حديث ومتطور، مع اقتراح إعطاء هذه اللجنة مهلة ثلاثة أسابيع للانتهاء من عملها.

وتكمن أهمية هذا القانون في أنه يحدد بوضوح نطاق الصلاحيات بين الوزارات ويسهل التعااطي بينها منعا لتشابك الصلاحيات وتضاربها، كما أنه في إطار الصلاحية الشاملة لوزارة الطاقة والمياه على قطاع المياه، يطبق مفهوم الإدارة المتكاملة للمياه التي أطلقت في لبنان ضمن الخطة العشرية الوطنية عام 1999.

مع الخصوص القانونية القائمة، ولا سيما القانونون 2000/221 وتعديلاته.

وتؤيد الغاية المرجوة من مشروع قانون المياه إلى إيجاد نص كامل وشامل يراعي كل الأوضاع في قطاع المياه بشكل حديث ومتطور، مع اقتراح إعطاء هذه اللجنة مهلة ثلاثة أسابيع للانتهاء من عملها.

وتكمن أهمية هذا القانون في أنه يحدد بوضوح نطاق الصلاحيات بين الوزارات ويسهل التعااطي بينها منعا لتشابك الصلاحيات وتضاربها، كما أنه في إطار الصلاحية الشاملة لوزارة الطاقة والمياه على قطاع المياه، يطبق مفهوم الإدارة المتكاملة للمياه التي أطلقت في لبنان ضمن الخطة العشرية الوطنية عام 1999.

مع الخصوص القانونية القائمة، ولا سيما القانونون 2000/221 وتعديلاته.

وتؤيد الغاية المرجوة من مشروع قانون المياه إلى إيجاد نص كامل وشامل يراعي كل الأوضاع في قطاع المياه بشكل حديث ومتطور، مع اقتراح إعطاء هذه اللجنة مهلة ثلاثة أسابيع للانتهاء من عملها.

وتكمن أهمية هذا القانون في أنه يحدد بوضوح نطاق الصلاحيات بين الوزارات ويسهل التعااطي بينها منعا لتشابك الصلاحيات وتضاربها، كما أنه في إطار الصلاحية الشاملة لوزارة الطاقة والمياه على قطاع المياه، يطبق مفهوم الإدارة المتكاملة للمياه التي أطلقت في لبنان ضمن الخطة العشرية الوطنية عام 1999.

مع الخصوص القانونية القائمة، ولا سيما القانونون 2000/221 وتعديلاته.

وتؤيد الغاية المرجوة من مشروع قانون المياه إلى إيجاد نص كامل وشامل يراعي كل الأوضاع في قطاع المياه بشكل حديث ومتطور، مع اقتراح إعطاء هذه اللجنة مهلة ثلاثة أسابيع للانتهاء من عملها.

وتكمن أهمية هذا القانون في أنه يحدد بوضوح نطاق الصلاحيات بين الوزارات ويسهل التعااطي بينها منعا لتشابك الصلاحيات وتضاربها، كما أنه في إطار الصلاحية الشاملة لوزارة الطاقة والمياه على قطاع المياه، يطبق مفهوم الإدارة المتكاملة للمياه التي أطلقت في لبنان ضمن الخطة العشرية الوطنية عام 1999.

أعلن لائحة إضافية وتابع الوصفة الطبية وأوضاع الأفران أبو فاعور؛ لضرورة المحافظة على جودة الرغيف

بحث وزير الصحة العامة وائل أبو فاعو أمس، مع نقيب أطباء الشمال إيلي حبيب في موضوع الوصفة الطبية الموحدة التي بدأت النفاية تطبيقها في الشمال منذ بداية هذه السنة، وتبعاً لذلك، يتوقف العمل بقرار تجسيد فصل أتباع الأطباء عن مستشفيات المستشفيات، الذي كان قد اتخذه وزير الصحة العامة حرصاً منه على تقييد جميع الأطباء بالوصفة الطبية الموحدة التي تؤمن للمواطنين إمكانية الحصول على أدوية «الجريك» التي لديها الجودة والفعاية نفسها كالأدوية الأساسية لكنها بسعر أقل.

ولفت حبيب إلى استمرار المفاوضات مع نقابة أطباء بيروت لتطبيق الوصفة الطبية الموحدة في كل لبنان «بما يؤدي تلقائياً إلى عدم تجسيد فصل أتباع الأطباء عن مستشفيات المستشفيات».

وفي سياق سلامة الغذاء، أعلن الوزير أبو فاعور في مؤتمر صحفي عقد أمس، لائحة جديدة غير مطابقة، متناولا في مؤتمره أكثر من مشكلة طاولات مطاعم ومحال، ومستودعات، وتجارة موزعين.

وتطرق الوزير أبو فاعور إلى ملف السكر في مرفأ طرابلس مجدداً، مشيراً إلى أنه «اتفق مع وزير الاقتصاد

قري؛ لتكن عملية الإصلاح في كازينو لبنان متكاملة

استقبل وزير العمل سجعان قزي في مكتبه أمس، رئيس مجلس إدارة كازينو لبنان حميد كريدي مع أمينة سر المجلس المحامية مورييل جميل. وعرض الوزير العمل الأسباب الموجبة التي دفعت إدارة الكازينو إلى تسريح هذا العدد من الموظفين بغية إنقاذ المؤسسة من الإفلاس بدءاً من عام 2017 نظراً إلى تضخم المصاريف المالية. غير أنّ قزي أكد أنّ «عملية الإصلاح يفترض أن تكون متكاملة لا جزئية ويمنع لا يجوز أن يجرى أي موظف محضر، وإتلاف وينتج مثلما لا يجوز أن يبقى موظفون لا يحضرون ولا يعملون ولا ينتجون».

وشدد قزي على ضرورة احترام هذه المعايير فلا يذهب الصالح بجريدة الطالع، مؤكداً أنّ «وزارة العمل ستواكب هذا الملف لحظة بلحظة